

تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية

سمية موري(*)

أستاذة محاضرة (ب)، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار -
الجزائر.

عبد الحميد لخديمي()**

محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار -
الجزائر.

مقدمة

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض وأزمة الدولار عام ١٩٧١ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ غيرت منطلق أسعار النفط الخام واتجاهه بشكل كبير لا سيّما مع إنشاء منظمة أوبك (OPEC) التي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار البترولية، وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبيرا للصناعة والنمو الاقتصادي في العالم. ومن جهة ثانية فإن النفط يشكل ما نسبته ١٠ بالمئة من التجارة الدولية ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة.

إن استمرار اعتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانينيات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال انخفاض هذه العوائد، وقد بدا ذلك واضحا وجليا بعد أزمة ١٩٨٦ وتأثيرها السلبي في المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر مما اضطرها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها القيام بعمليات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني.

وشهد الاقتصاد الجزائري مع مطلع التسعينيات تحولات شاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار البترول منذ سنة ٢٠٠٠، وهذا يجعل الفضل الأكبر في الحصيلة الإيجابية لهذه البرامج للعوائد البترولية.

إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكال الآتي: ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي الجزائري؟

الهدف من الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف، وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومحاولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التحليل القياسي.

منهج الدراسة: للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول والاستقرار النقدي في هيكل الاقتصاد النفطي الجزائري، إضافة إلى استخدام المنهج القياسي، وذلك لاختبار العلاقة بين تغير سعر الصرف وسعر النفط باستخدام برنامج «EViews».

محتويات الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية بحيث يضم كل محور الآتي:

- ١ - العوامل المحددة والمؤثرة في تغيرات أسعار النفط.
- ٢ - أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية.
- ٣ - أثر سعر النفط في سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية).

أولاً: الدراسة النظرية

١ - العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية

إذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة وحاولنا تطبيق المبادئ النظرية لتحديد سعرها المتمثلة في الطلب والعرض لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات نفطية واستراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة نظراً لتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية بغية تحقيق أغراض ومصالح اقتصادية مجسدة في شكل تنظيمات دولية قامت بدور كبير كعامل مؤثر في السوق النفطية.

أ - التطور التاريخي لأسعار النفط

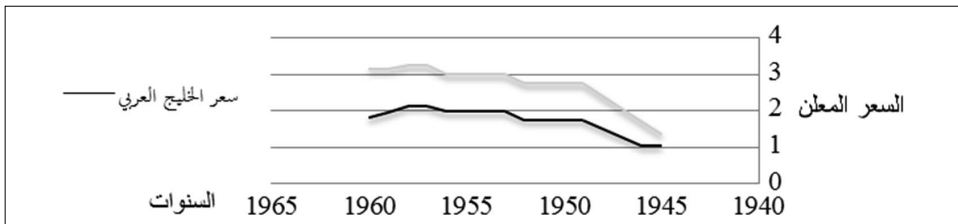
إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لتوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقاً لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي ١٩٧١، التي كانت منعرجاً هاماً في تاريخ أسعار النفط.

(١) تطور أسعار النفط قبل ١٩٧٠: سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار، وكانت تأتي دائماً على حساب مصالح الدول. وفيما يلي سيتم استعراض التطور التاريخي للأسعار النفطية خلال هذه المرحلة أي قبل عام ١٩٧٠.

وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير^(١): (أ) نقطة أساس وحيدة للتسعير؛ (ب) الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير. والشكل الآتي يوضح تطور أسعار النفط التي سادت في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠ في كل من الخليجين العربي والمكسيكي:

الشكل الرقم (١)

تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠



المصدر: نور الدين هرمز [وآخرون]، «تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده»، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، السنة ٢٩، العدد ١ (٢٠٠٧)، ص ٨٨.

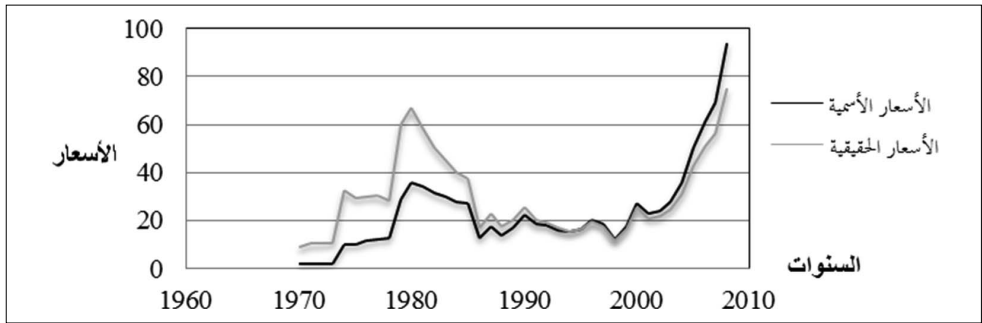
(١) سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط (طرابلس - ليبيا: دار الكتب الوطنية، ١٩٩٩)، ص ١٩٥.

(٢) تطور أسعار النفط في الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٨): إن هذه المرحلة تعتبر من الفترات المميزة في تطوراتها وأهميتها وتأثيرها في أسعار البترول في السوق الدولية للنفط. لا سيما بعد بروز قوة أوبك كمنظمة عالمية قوية وسيطرتها على الانخفاضات الحادة في الأسعار حيث أسهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها. ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينيات حتى ٢٠٠٨ تعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيه في السوق الدولية للنفط.

إن ما يميز بداية القرن الجديد هو الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط في السوق العالمية، بداية من سنة ٢٠٠٠، نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الاستراتيجية خاصة من دول جنوب شرق آسيا مثل الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين، ونتيجة لتضايف عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية^(٢). انظر الشكل الرقم (٢).

الشكل الرقم (٢)

تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٨



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون ٢٠٠٧ (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ٢٠٠٧)، وتقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون ٢٠٠٨ (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ٢٠٠٨)، ص ٥٨، <<http://www.oapecorg.org/ar/home>>.

ب - محددات أسعار النفط

من البدهيات المعروفة اقتصادياً أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب لهذه السلعة. حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن *Equilibrium State Market Price*، كما يسمى هذا السعر الذي يحدث عنده الاستقرار بالسعر التوازني أو سعر السوق. لكن كثيراً ما حالت عوامل وظروف وسياسات نفطية واستراتيجيات وعوامل جيوسياسية فريدة من نوعها، دون تطبيق هذه المبادئ النظرية لتحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(١) العرض والطلب والاحتياط البترولي: على الرغم من تقلب السوق النفطية خلال العقد الماضي، إلا أنه أبدى محدودية في العرض، وفي المقابل زيادة مضطردة في الطلب والاحتياط النفطي ومن المتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه، وتشير تقديرات المؤسسات المختصة في شؤون النفط إلى استمرار انحسار العرض مع ارتفاع الطلب بنحو ٥٠ بالمئة حتى نهاية ٢٠٣٠.

لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً لافتاً، وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم. كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة^(٣).

على المستوى الإقليمي يتوزع إنتاج النفط الخام في الوقت الحاضر بشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، تليها أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين ودول آسيوية أخرى. والجدول الآتي يبين الدول العشر الأولى في الإنتاج والتصدير والاحتياطي النفطي.

الجدول الرقم (١)

الدول العشر الأولى في الإنتاج والتصدير والاحتياطي النفطي

(الوحدة: مليون ب/ي)

الإنتاج في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ (م. ب. ي)	التصدير في ٢٠٠٧ (م. ب. ي)	الاحتياطي (النسبة إلى المجموع) (بالمئة)	
روسيا	٩,٨	السعودية	٢١,٣
السعودية	٩,٧	إيران	١١,٢
الولايات المتحدة	٨,٧	العراق	٩,٣
الصين	٣,٩	الكويت	٨,٢
إيران	٣,٨	الإمارات	٧,٩
كند	٣,٥	فنزويلا	٧,٠
المكسيك	٣,٢	روسيا	٦,٤
الإمارات	٢,٦	ليبيا	٣,٣
الكويت	٢,٦	كزخستان	٣,٢
العراق	٢,٥	نيجيريا	٢,٩

المصدر: «التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد»، سامبا (الرياض) (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ٢٤، <http://www.samba.com/gbldocs/oilmarket_sep2008_arb.pdf>.

(٣) حسان خضر، أسواق النفط العالمية، جسر التنمية؛ المجلد ٥، العدد ٥٧ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٦)، ص ٧، <[http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto\[iframe\]/62/](http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto[iframe]/62/)>.

(٢) الاحتياط البترولي: يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف^(٤)، ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة ويعرف بأنه المؤكد من كميات النفط في باطن الأرض، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكن عرضاً وطولاً وسمكاً، ويمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف نعرض فيما يأتي الأكثر شيوعاً منها.

والجدير بالذكر أن حوالي ٥٧ بالمئة من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة ٢٠٠٥، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموساً خلال الخمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت، فقد ارتفعت تلك الاحتياطيات من ٦٤٤ بليون برميل ١٩٨٠ إلى ١٢٧٧ بليون برميل ٢٠٠٥ وبلغ ١٥، ١ تريليون برميل سنة ٢٠٠٧ ونحو ١٦، ١ تريليون برميل سنة ٢٠٠٨. والجدول الرقم (٢) يبين حجم ونسبة الاحتياطي النفطي العالمي والعربي و OPEC و OAPEC خلال (١٩٩٦ - ٢٠٠٨).

الجدول الرقم (٢)

احتياطي النفط العالمي والعربي و OPEC و OAPEC خلال ١٩٩٦ - ٢٠٠٨

(الوحدة: مليون برميل يومي)

السنة	الاحتياطي العالمي	الاحتياطي العربي	النسبة المئوية	احتياطي OPEC	النسبة المئوية	احتياطي OAPEC	النسبة المئوية
١٩٩٦	١٠٤٨,٥٤	٦٤٣,٠٠	٦١,٤٣	٨١٨,٦٦	٧٨,٠٨	٦٣٣,٦٠	٦٠,٤٣
١٩٩٧	١٠٥١,١٨	٦٤٣,٦٦	٦١,٢٣	٨٢١,٤٨	٧٨,١٥	٦٣٤,١٦	٦٠,٣٣
١٩٩٨	١٠٥٢,٢٤	٦٤٤,٠١	٦١,٢٠	٨١٧,٦٢	٧٧,٧٠	٦٣٤,٣١	٦٠,٢٨
١٩٩٩	١٠٣٢,٧٩	٦٤٣,٤٢	٦٢,٤٦	٨١٨,٧٨	٧٩,٢٨	٦٣٥,٤٦	٦١,٥٣
٢٠٠٠	١٠٣٥,٥٠	٦٣٣,٦٦	٦٢,١٣	٨٢١,٠٤	٧٩,٢٩	٦٣٣,٦٦	٦١,١٩
٢٠٠١	١٠٨١,٦٥	٦٥٢,٥٢	٦٠,٣٠	٨٤٧,٩١	٧٨,٤٠	٦٤١,٨١	٥٩,٣٠
٢٠٠٢	١١١٣,٤٨	٦٥٢,٤٢	٥٨,٦٠	٨٨١,٦٨	٧٩,٢٠	٦٤١,٩٠	٥٧,٦٠
٢٠٠٣	١١٢٦,٦٠	٦٥٨,٣٤	٥٨,٤٠	٨٩٠,٧٣	٧٩,١٠	٦٤٧,٩٦	٥٧,٥٠
٢٠٠٤	١١٢٩,٣٩	٦٦١,٩٧	٥٨,٦٠	٨٩٦,٦٧	٧٩,٤٠	٦٥١,٥٩	٥٧,٧٠
٢٠٠٥	١١٥٣,٨٦	٦٦٤,٤٩	٥٧,٦٠	٩٠٤,٢٥	٧٨,٤٠	٦٥٤,٥٩	٥٦,٧٠
٢٠٠٦	١١٣٨,٩٠	٦٦٨,٤٣	٥٨,٧٠	٩١٣,٨٦	٨٠,٢٠	٦٥٤,٧٣	٥٧,٥٠
٢٠٠٧	١١٥٣,٦٧	٦٦٩,٦٩	٥٨,٠٠	٩٢٧,٠٦	٨٠,٤٠	٦٥٥,٩٩	٥٦,٩٠
٢٠٠٨	١١٦٤,٣٠	٦٧٢,٠٨	٥٧,٧٠	٩٣٩,٠٤	٨٠,٧٠	٦٥٨,٥٨	٥٦,٦٠

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون ٢٠٠٠ (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ٢٠٠٠)؛ تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون ٢٠٠٥ (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ٢٠٠٥)، وتقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون ٢٠٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥.

ج - التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط

إن الظروف والمداخلات والأحداث الناتجة من الشركات النفطية العالمية الاحتكارية لمدة تجاوزت نصف قرن، وكذلك بالنسبة لممارسات الدول النفطية خلال السبعينيات وما نتج منها من تغير في موازين القوى، كل هذه التطورات في السوق النفطية عجلت باتجاه تنظيم مجهودات الدول النامية والدول الصناعية عبر منظمات دولية من شأنها الدفاع عن المصالح الحيوية لتلك البلدان.

(١) التنظيمات الدولية للطاقة: من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية^(٥):

- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

- الوكالة الدولية للطاقة.

(٢) العوامل الجيوسياسية وأثرها في أسعار النفط: كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتعليل الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير في أسعار النفط، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو انخفاض قد يطرأ على الأسعار^(٦).

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينيات إلى غاية ٢٠٠٨ بمجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات الآتية: ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٦ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨^(٧).

وحسب خبراء السوق هناك عوامل أخرى أثرت في المنحنى التصاعدي الذي انتهجته أسعار النفط منذ شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ إلى شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨، ومن أهم تلك العوامل التي أدت دوراً رئيسياً في الارتفاع عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط. والشكل الرقم (٣) يبرز بوضوح أثر العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية في أسعار النفط من ١٩٧٢ إلى ٢٠٠٨.

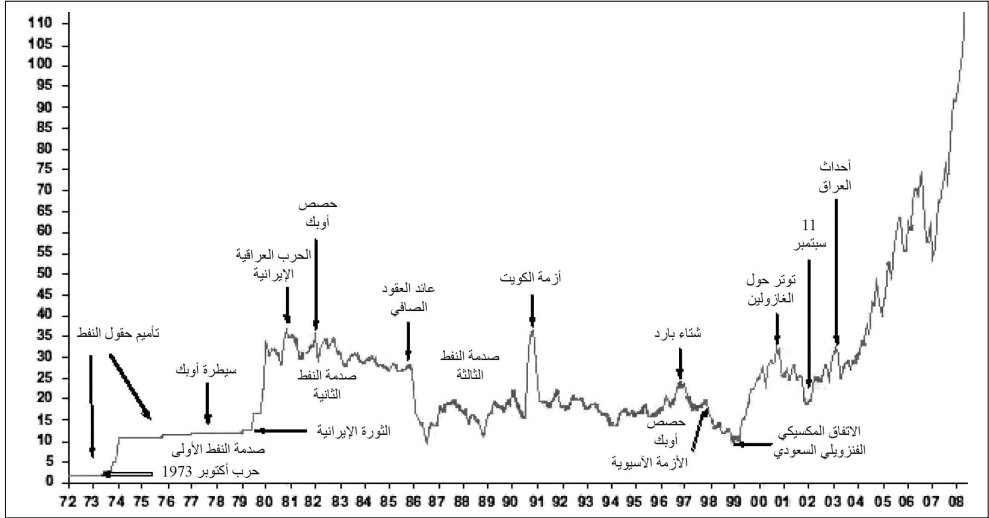
(٥) انظر: ماجد بن عبد الله المنيف، «منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٤، العدد ٤١ (شتاء ٢٠٠٨)، ص ٧٣، <<http://www.caus.org.lb/pdf/emagazinearticles/41-05.pdf>> وحسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٢٧٥.

(٦) «الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية»، مجلة النفط والتعاون العربي (الإدارة الاقتصادية - أوبك)، السنة ٣٥، العدد ١٢٨ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٦.

(٧) انظر: ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، ١٩٨٦ - ١٩٨٩ (عين مليلة - الجزائر: دار الهدى، ١٩٩٠)، ص ٩ - ٤١؛ سهيل ناصر، «النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وآثارها الحقيقية»، ورقة قُدمت إلى: ملتقى أساسيات صناعة البترول والغاز الذي عُقد في الكويت عام ١٩٧٧، ص ٣١؛ إبراهيم شحاتة، «أسعار النفط ومديونية العالم الثالث: هل من علاقة؟»، مجلة النفط والتعاون العربي، السنة ١٥، العدد ٥٤ (١٩٨٩)، ص ١٩؛ مجذاب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط (روما: مطابع إيتار، ١٩٩٨)، ص ٣٣٠ - ٣٣١؛ لويس جيوستي، «المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء»، في: قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانات والقيود (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ١٠٣، وضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط ٢٠٠٤ (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ٢٩.

الشكل الرقم (٣)

أثر الأحداث الجيوسياسية في أسعار النفط خلال الفترة (١٩٧٢ - ٢٠٠٨)



المصدر: جان بيير فافين، «التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياطات والأسعار والبيئة»، مجلة النفط والتعاون العربي، السنة ٣٤، العدد ١٢٧ (خريف ٢٠٠٨)، ص ١٦٦.

٢ - أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية

إن النقد ليس كباقي السلع. فإذا اضطربت قيمة سلعة ما، مثلاً سلعة ضرورية في الاستهلاك المحلي فإنها لا تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد ككل، بل تؤدي إلى اختلال جزئي في سوق تلك السلعة^(*). وإذا كانت سلعة قاعدية كالنفط بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري. فإن اضطراب قيمة النقد، سيؤثر في الاقتصاد كله. وهو واقع الأمر في الاقتصاد الجزائري.

أثر سعر النفط في سعر واحتياطي الصرف

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. وقد أسهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف، ولقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينيات إلى غاية ٢٠٠٩ تطورات عدة نتيجة تغيرات العوائد النفطية التي تظل تخضع

(*) مهما كانت الآثار الممتدة إلى القطاعات الأخرى (المرتبطة بتلك السلعة) فإنه، على الأقل في الفترة القصيرة، لا تؤثر في سير الاقتصاد ككل.

لتحركات أسعار النفط. والشكل الآتي يبين نتائج هذه التقلبات في سعر النفط لسلة أوبك وأثرها في احتياطي الصرف الذي يؤدي دوراً مهماً في إدارة سعر الصرف حيث يرمز كل من:

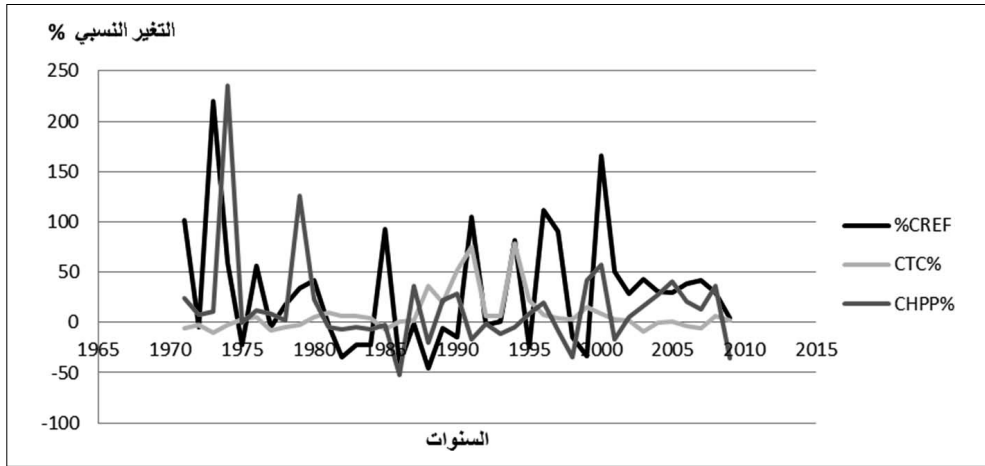
CREF: التغير النسبي في احتياطي الصرف الأجنبي.

CTC: التغير النسبي في سعر الصرف.

CHPP: التغير النسبي في سعر النفط.

الشكل الرقم (٤)

أثر سعر النفط في سعر واحتياطي الصرف خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٩)



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الثامن والعشرون ٢٠٠١ (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ٢٠٠١)، وتقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون ٢٠٠٨.

ومن خلال الشكل يتضح أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير في تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية، وكما هو ملاحظ بأنه يوجد شبه تكامل بين المتغيرين، حيث نجد في السبعينيات تغير كبير ومحسوس وبنسب عالية تقدر بـ ٢١٩,٩٥ بالمئة حيث وصلت حينها إلى ٩١٢,١٩٢ مليون دولار في سنة ١٩٧٣، لتليها زيادة بنسبة بالمئة ٥٩,٤٢ أين وصل احتياطي الصرف إلى ١٤٥٤,٢٨٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ وهذه المرحلة تعتبر مهمة حيث قررت دول أوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار، على أثر التخفيض الذي أجرته ال «و.م.أ» على سعر صرف الدولار في سنة ١٩٧١. أما في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاضاً في وسط الثمانينيات بسبب أزمة النفط ودخول الجزائر في مديونية خارجية شكلت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الجزائري. وقد استمر هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية أواخر التسعينيات. فرغم ارتفاع أسعار النفط والعوائد النفطية فقد لخدمات الدين أثر امتصاص هذا الارتفاع بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

سعر النفط والعللة الهولندية: تعتبر هذه الظاهرة شكلاً آخر من الأشكال التي تعمل على تغير سعر الصرف، وظهرت أولاً في هولندا حيث تم اكتشاف الغاز في بحر الشمال الذي عاد عليها بعوائد جذبت رؤوس أموال كبيرة إلى داخل البلد، وبالتالي أدت إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية، وسبب هذا الارتفاع ضعف الصادرات غير الغازية لهولندا، وقد أطلق على هذه الظاهرة حينذاك «المرض الهولندي».

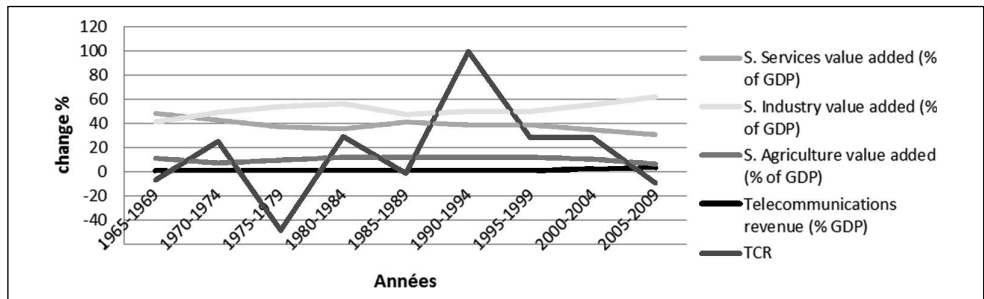
وكما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية ولا على صادرات المحروقات ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ إن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية والكاكاو الغانية^(٨).

كما يمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد كما حدث في مصر أو بنغلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية، أو في فرنسا في العشرينيات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا، أو مثلما حدث في إسبانيا في القرن السادس عشر التي تدفق إليها الذهب من أمريكا الجنوبية، وحتى البلدان الفقيرة من حيث رؤوس الأموال وذات الفائض في اليد العاملة مثلاً بنغلادش، وتركيا، ومصر أصابها العدوى جراء تحويلات العمال المهاجرين من الخارج.

إن العواقب التي يمكن أن تنجم عن الوقوع في مثل هذه الظاهرة هو التخلي عن القطاعات الأخرى (الصناعية، والزراعية، والخدمية... إلخ)، لصالح المورد الجديد المكتشف سواء كان نفطاً أم غازاً أم أي مورد آخر من الموارد الطبيعية، وبالتالي تناقص إنتاجية هذه القطاعات وتضاؤل القيمة المضافة في الدخل الحقيقي، ومن خلال الشكل الرقم (٥) سنبين نسبة القطاعات الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كمتوسط لكل خمس سنوات للفترة بين (١٩٦٥ - ٢٠٠٩).

الشكل الرقم (٥)

القيمة المضافة لمختلف القطاعات كنسبة من GDP وتغيرات سعر الصرف الحقيقي



The World Bank, Data, <<http://data.worldbank.org/>>.

المصدر:

Abdelkader Sid Ahmed, «Du Dutch disease» à l'«OPEP disease»: Quelques considérations théoriques (٨) autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole,» *International journal of development economics*, vol. 28, no. 112 (1987), p. 898.

يتضح من خلال الشكل أن آثار تطور قطاع المحروقات في الجزائر كانت مختلفة على جميع القطاعات ولكن بدرجة متفاوتة. فقطاع الصناعة عرف تطوراً ملحوظاً في السبعينيات ثم تراجع في الثمانينيات والتسعينيات ليزداد بنسبة كبيرة مع بداية القرن الجديد، وهذا بلا شك بفعل تطور الصناعة النفطية والغازية في الجزائر. أما قطاع الخدمات فقد عرف انخفاضاً في السنوات العشر الأخيرة مقارنة بالسبعينيات والثمانينيات. أما قطاع الزراعة فقد كان مهماً بدرجة كبيرة خلال الستينيات والسبعينيات، وهذا يعد طبيعياً باعتبار أن الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لم يملك إمكانيات زراعية بدرجة قوية، فدخل معترك التنمية الاقتصادية، وكانت الثورة الزراعية في الثمانينيات قد أعطت نتائج جيدة استمرت حتى التسعينيات، لكن السنوات العشر الأخيرة عرفت انخفاضاً شديداً بفعل التهميش الذي عرفه القطاع لصالح قطاع المحروقات، أما قطاع الاتصالات فكانت نسبته ضئيلة جداً في القرن الماضي لكنه بدأ يعرف تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بسبب دخول شركات كبرى في هذا المجال. أما سعر الصرف الحقيقي (TCR) للدينار الجزائري فقد ارتفعت قيمته مقارنة بالعملة الأخرى في السبعينيات بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، واستمر هذا حتى الثمانينيات لينخفض بشدة في التسعينيات، لا سيما مع تبني الجزائر اقتصاد السوق، واضطرابها لتخفيض سعر الصرف في سنة ١٩٩٤ واعتمادها نظام سعر الصرف المدار، لكن في السنوات الأخيرة بدأ يعرف تحسناً ملحوظاً في قيمته مقارنة بالدولار.

ثانياً: الدراسة القياسية

١ - أثر سعر النفط في سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية)

يهدف هذا المحور إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف، وذلك من خلال تعرف خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات.

تستخدم الدراسة سلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط، وسعر الصرف تمتد خلال الفترة: (2000:M1 - 2010:M1). وهذه البيانات أخذت من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي أما إحصاءات سعر النفط الشهرية فهي تمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك المأخوذة من التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. فبخصوص تركيبة سعر الصرف هو عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.

٢ - اختبار استقرار السلاسل الزمنية

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) في المستوى (level) والفروق الأولى (I_{st} Difference).

وباستخدام البرنامج، يبين الجدول الرقم (٣) نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات على النحو الآتي:

الجدول الرقم (٣)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات

Test PP		Test ADF		المتغيرات
1 st Diff	Level	1 st Diff	Level	
(*) ٦,٢٢٦٦٠٣-	٢,٩٨٦٧٤٢-	(*) ٤,٧٨٣٤٣٩-	٣,٦٣٩٦٥٣-	PP
(*) ٧,٢٥٧٢٢٩-	٣,٠٨٣٧٦٥-	(*) ٧,١٧١٨٦٨-	٢,٦٣٠٥٣٣-	TC

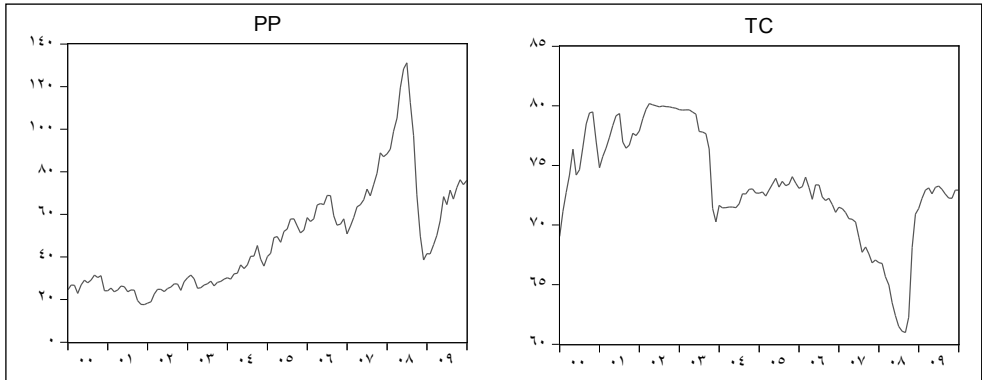
(*) تشير إلى استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية ١ بالمئة.

يتضح من خلال الجدول أن سعر النفط وسعر الصرف مستقر في اختبار *ADF* و *PP* في الفروق الأولى عند مستوى معنوية ١ بالمئة.

يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، أي بعبارة أخرى جميع المتغيرات غير معنوية، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم استقرارية متغيرات الدراسة، وهذا دليل على وجود جذر وحدوي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية يظهر من خلال المنحنيات الآتية:

الشكل الرقم (٦)

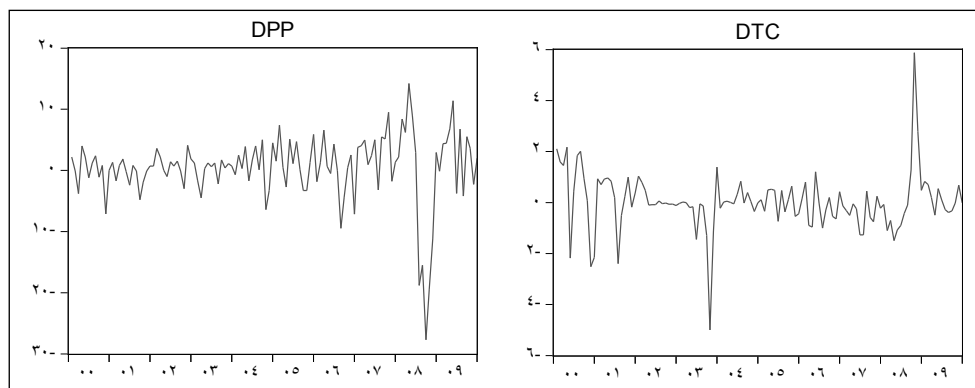
عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج EViews6.

ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول الرقم (٣) أنه عند استخدام الفروق الأولى للسلاسل المذكورة أعلاه، تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحدية أي أن السلاسل الزمنية مستقرة، وبالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل الرقم (٧):

الشكل الرقم (٧) استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج EViews6.

٣ - التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

أ - اختبار التكامل المتزامن

نجري أولاً اختباراً من اختبارات التكامل المتزامن وهو اختبار أنجل جرانجر ذو الخطوتين للتأكد من تحقق الشرط الثاني، وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين سعر النفط ومؤشر الاستقرار النقدي، والنتائج كما هي في الجدول الرقم (٤) بعد تقدير النموذج:

$$TC = c_1 + c_2 PP + \varepsilon_2$$

الجدول الرقم (٤)

اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر

DW = 1.990712	-3.436313 ^(*)	اختبار استقرار سلاسل البواقي (ADF)	F* = 235.85	R ² = 0.664	C ₂ = -0.147	C ₁ = 80.450	Coefficient
					-15.357	155.342	t-Statistic
			0.000		0.000	0.000	Prob.

(*) تشير إلى استقرار سلاسل البواقي عند مستوى معنوية ١٠ بالمئة.

يتضح من خلال الجدول المعلمات المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت، مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج نسبة مقبولة للنموذج، أما قيمة ديربن واتسون (DW) فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من

خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي، أما سلسلة البواقي فهي مستقرة في المستوى وبالتالي نستنتج من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين سعر النفط وسعر الصرف وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة.

ولتأكيد صحة النتائج المتوصل إليها في الاختبار الأول سنقوم بإجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن للنماذج الثلاثة (الجدول الرقم (٥))، مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار AIC و SC في نموذج VAR .

الجدول الرقم (٥)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

المتغيرات	الفرضيات العدمية	λ_{trace}	Prob.	(5%) critical value
Series: PP/TC	$r = 0$	18.08070 ^(*)	0.0199	15.49471
	$r \leq 1$	2.665029	0.1026	3.841466

(*) تشير إلى وجود شعاع للتكامل المتزامن عن مستوى معنوية ٥ بالمئة.

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة في النموذج، حيث قيمة λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود شعاع للتكامل، لكن في الاختبار الثاني تم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود متجهين للتكامل للنماذج الثلاثة، وعليه نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك متجهاً وحيداً للتكامل المتزامن بين سعر النفط وسعر الصرف.

ب - نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل مشترك بين مؤشر الاستقرار النقدي وسعر النفط، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات الآتية:

$$\Delta tc = \alpha_2 (\beta_{(2,1)} PP_{t-1} + \beta_{(2,2)} TC_{t-1} + \beta_{(2,3)} C_{(2,1)} \Delta PP_{t-1} + C_{(2,2)} \Delta PP_{t-2} + C_{(2,3)} \Delta TC_{t-1} + C_{(2,4)} \Delta TC_{t-2} + C_{(2,5)} \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج (EViews 6) تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة (الجدول الرقم (٦)) بالشكل الآتي:

الجدول الرقم (٦)

تقدير نماذج تصحيح الخطأ

النموذج المقدر
$D(TC) = -0.021 * (PP(-1) + 4.983 * TC(-1) - 413.940) - 0.050 * D(PP(-1)) + 0.012 * D(PP(-2)) + 0.372 * D(TC(-1)) - 0.162 * D(TC(-2)) + 0.014$

مع العلم أن عدد التأخرات (٢) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC و SC في نموذج VAR .

ج - اختبارات العلاقة السببية لجرانجر

إن اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين سعر الصرف وسعر النفط الممثلة وفق شعاع الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج، والجدول الرقم (٧) يلخص نتائج الاختبار:

الجدول الرقم (٧)

اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار النقدي وسعر النفط

الفرضيات العدمية	إحصائية فيشر المحسوبة F^*	الاحتمال	القيمة الجدولية	الاحتمال
DPP لا تتسبب في DTC	٢,٠٨٦٠٥	٠,١٢٨٩	٣,٩٢	٠,٠٥
DTC لا تتسبب في DPP	٧,٧٧٨٠٢	٠,٠٠٠٧	٣,٩٢	٠,٠٥

حيث تم اختيار عدد التأخرات بـ ٢ وفق أصغر قيمة لمعياري (AIC) و (SC).

القيمة الجدولية هي $F_{1;119}^{0.05} \approx 3.92$ حيث درجة الحرية للبسط: $1 = c - 1 = v_1$ ودرجة الحرية للمقام: $119 = n - k - 1 = v_2$

حيث: c : عدد العينات؛ n : عدد المشاهدات في العينة؛ k : عدد المتغيرات المحددة خارج النموذج.

يتضح من خلال الجدول أن إحصائية فيشر المحسوبة F^* في الفرضيات العدمية الأولى أصغر من القيمة الجدولية باحتمال أكبر من ٥ بالمئة، وبالتالي نقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه ($TC \rightarrow PP$). أما بالنسبة للفرضية العدمية الثانية فقد تبين بأن قيمة فيشر المحسوبة F^* أكبر من القيمة الجدولية وبالإضافة فإن احتمال قبول الفرضية العدمية يساوي الصفر وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية من سعر النفط باتجاه سعر الصرف ($PP \rightarrow TC$). نستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير. وهذه النتيجة تبين بأن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر في زيادة أو انخفاض سعر الصرف.

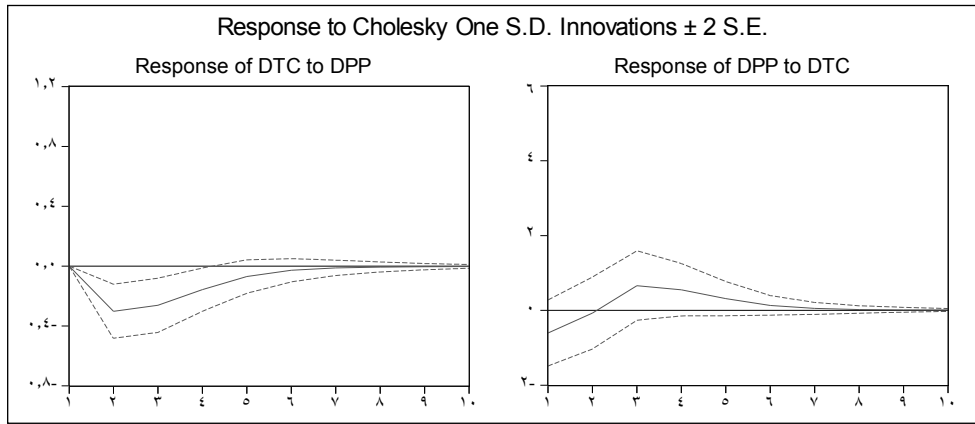
د - اختبار الاستجابة التلقائية (الدفعية)

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات سعر النفط في مؤشر الاستقرار النقدي، وسنحاول من خلال هذا الاختبار الذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من الدرجة نفسها استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات.

ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية في الشكل الرقم (٨):

الشكل الرقم (٨)

استجابة متغيرات الاستقرار النقدي لصدمة سعر النفط



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews6.

يتضح من خلال الشكل أنه استجابة سعر الصرف لصدمة سعر النفط تأثرت بشكل إيجابي في الفترة الثانية بنسبة بالمئة -٣٦٩,٠، ثم يتحول الأثر إلى أثر سلبي بشكل مرتفع ومتواصل في الفترات اللاحقة حتى الفترة السادسة بنسبة -٠,١٠ بالمئة، ويواصل بهذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة، إذ إن هذه النتائج تبين أن صدمات سعر النفط أثرت بشكل إيجابي خلال الفترة الأولى لتنوع بعد ذلك في الفترات اللاحقة بين سلبية وإيجابية في سعر الصرف.

خاتمة

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهوناً بما تدره عائدات البترول التي تسيطر على نسبة ٩٨ بالمئة من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة. لكن عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعا قوياً وجديداً لانتعاش الاقتصاد الجزائري، حيث أسهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسبة

البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي من جهة، لكن من جهة كانت هناك نتائج سلبية على مؤشرات أخرى مثل التضخم وسعر الصرف.

لا شك في أن الدراسة التطبيقية والقياسية لأثر تغيرات أسعار النفط في سعر الصرف في الجزائر تستمد أهميتها من دورها في توجيه البرامج والسياسات الاقتصادية التي من شأنها على الأقل أن تحد الآثار السلبية لهذه الظاهرة، ولذلك ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاماً علينا دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط ومحدداتها بالإضافة إلى أثرها في سعر الصرف في الجزائر انطلاقاً من أهم الآراء والتحليلات الفكرية لأهم المدارس، وبناء على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني هذا من جهة، ومن جهة ثانية الوقوف على أسبابها وأثارها والعلاقة التي تربط بين تطور أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر بالإضافة إلى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية والرياضية لنظرية القياس الاقتصادي، من أجل إعطاء أحسن نمذجة قياسية لهذه العلاقة نظراً لسرعة التقلبات التي تشهدها المؤشرات النقدية وأسعار النفط.

نتائج الدراسة

تتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي:

- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية، مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات النفطية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة.
- إن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار، وهي مؤشرات توحى بتحسين الأوضاع الاقتصادية لكن الواقع يثبت عكس ذلك.
- إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثراً بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف.
- إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، فقد أثبت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.
- إن اختبار دوال الاستجابة الدفعية أوضح أن هناك أثراً سلبياً لصدمات سعر النفط لسلة أوبك في سعر الصرف في الجزائر.

التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي والقياسي نقترح التوصيات الآتية:

- تنوع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفَعَال يسهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلي وحقيقي.
- يشكل قطاع البترول ثروة وطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي إذا ما تم تبني استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة، وفي إطار تنظيم وتشريع بترولين يتكفلان حماية هذه الثروة وعدم هدرها وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حالياً، ويضمنان على الأقل اقتصاداً قوياً مستقبلاً.
- يمكن القول إن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكنها ستؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد في سعر الصرف، وللتخلص من آثار أسعار النفط يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، فضلاً عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية.
- تعمل السياسة النقدية الصارمة على تحقيق انكماش في العرض النقدي بينما تعمل السياسة المالية على التوسع في الإنفاق العام، وبالتالي يولد هذا خللاً في هدف تحقيق استقرار سعر الصرف في الاقتصاد الوطني، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي والاقتصادي ■